

نحو مقارنة جديدة لتاريخ العرب الحديث: مناقشة مفاهيم وعرض تصورات¹

أ.د. ناصر الدين سعيدوني
جامعة الكويت

ملخص:

تقترح هذه الدراسة إطاراً منهجياً لتجديد الرؤية لدراسة التاريخ العربي الحديث في مختلف أبعاده، من حيث الوقوف على جوانب التفرد والخصوصية فيه، وتوضيح أهم المفاهيم والأحكام التي رسمت معالم صورته النمطية في ثقافتنا التاريخية، وتحديد معالم الفترة الزمنية التي ارتبطت بها وطبيعة المواضيع التي يطرحها ومضمون الكتابات التاريخية المتعلقة به، وأخيراً التنبيه إلى القضايا والمواقف التي يجب إعادة النظر فيها أو تصحيحها لتطوير الثقافة التاريخية العربية عموماً والدراسة العلمية الأكاديمية للتاريخ العربي خصوصاً.

وينطلق هذا المسعى من الحاجة الملحة لفهم موضوعي ونظرة واقعية للتاريخ العربي الحديث تعبر بصدق عن واقع ثقافة المجتمعات العربية، وتنطلق من الذاكرة التاريخية للفرد العربي، وتتخلص من الصور النمطية التي فرضتها هيمنة النظرة الأوربية المركزية من جهة، والخطاب الإيديولوجي والعاطفي من جهة أخرى، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا بالارتقاء بالدراسات التاريخية العربية إلى مستوى علمي وتفاعل فكري يؤهلها لفرض ذاتها وتقديم البديل.

الكلمات الدالة: التاريخ، العرب، المفاهيم، التناول.

مقدمة

إن قارئ التاريخ العربي الحديث أو مستقرئه أو المتتبع لأحداثه وقضاياها غالباً ما تستوقفه العديد من التساؤلات وتطرح عليه الكثير من الاستفسارات، بعضها يتعلق بالحقبة الزمنية والرقعة الجغرافية، وبعضها الآخر يتصل بطبيعة الأحداث والتطورات وما تعبر عنه من مفاهيم وأفكار، مما يحول دون تكوين فكرة متكاملة وصورة واضحة المعالم عن تاريخ العرب الحديث. وهذا ما شجعنا على إثارة ومناقشة بعض هذه التساؤلات والاستفسارات في هذا العرض، مع تأكيدنا على أن هذه المقاربة ليس القصد منها تقديم تصورات جديدة وإيجاد حلول مبتكرة، وإنما الهدف منها إثارة الاهتمام والتشجيع على تبادل الرأي حول تجديد الرؤية وتحديد الهدف من دراسة التاريخ العربي الحديث في مختلف جوانبه النوعية وجميع مستوياته التعليمية. هذا وحتى يمكن تحديد أبعاد هذه المقاربة ومناقشة القضايا المتعلقة بها، فإننا نعمل الإشكالية المتعلقة بدراسة تاريخ العرب الحديث في التساؤلات التالية:

1- قدمت الخطوط الرئيسية لهذا المقال في لقاء علمي بسمينار قسم التاريخ - جامعة الكويت بتاريخ 2004/12/21، ونظراً للنقاش الذي أثاره ارتأينا استكمال جوانبه ونشره لنتم الفائدة.

- ما هي خصوصية الفترة الحديثة من تاريخ العرب ؟
- وما هي نوعية المفاهيم والأحكام التي رسمت معالم صورته النمطية في ثقافتنا التاريخية ؟
- وما هي أبعاد الفترة الزمنية التي يتناولها وطبيعة المواضيع التي يطرحها ؟
- وما هي القضايا والمواقف التي يجب إعادة النظر فيها أو تصحيحها ؟

وما دامت الإجابة عن هذه الأسئلة المتعلقة بإشكالية فهمنا وموقفنا ونظرتنا وتقييمنا للتاريخ العربي الحديث متعذرة في حدود هذا العرض، وذلك لتعدد الآراء واختلاف القناعات وتباين المشارب حول المفاهيم والأحكام والمواقف من قضايا التاريخ العربي الحديث والتي أصبح جُلها بفعل التكرار من قبيل الحقائق المسلم بها والتي لا يمكن طرحها للنقاش أو إخضاعها للنقد دون تشنج أو رد فعل عنيف.

ونظرا لكل ذلك فإننا نحاول عرض الأسئلة المتعلقة بإشكالية فهم ومعالجة التاريخ العربي الحديث عرضا موضوعيا محايدا دون إطالة قد تسبب ملل القارئ، ودون إجمال قد يعيب المضمون، ما دام هدفنا من كل المسائل التي نعرض لها هو الدعوة إلى تحديد الرؤية ورسم إطار أولي لتاريخ عربي متكامل يقوم على فهم موضوعي ونظرة واقعية تعبر بصدق عن واقع ثقافة المجتمعات العربية وتنطلق من الذاكرة التاريخية للفرد العربي، هذه الذاكرة التي لا زالت تحتزن هذا التاريخ وتتفاعل مع أحداثه وتتأثر بتداعياته؛ وهذا ما يتطلب تضافر الجهود وتكامل الدراسات والتواصل بين المهتمين بقضايا التاريخ العربي الحديث، والعمل على تحوير ما يتلقاه طلبة الثانوي وما يدرسه الطلاب الجامعيون وما يعرض على جمهور القراء، لأن إعادة قراءة التاريخ العربي وخاصة الفترة الحديثة منه تشكل متطلباً لإعادة بناء الذات العربية ومقدمة لتغيير ذهنية متحجرة ظلت لفترة طويلة تؤكد عجزنا وتكرس قصورنا وتحول دون فهمنا لمعطيات واقعنا أو التعامل الإيجابي مع متطلبات عصرنا.

أولاً: خصوصية الفترة الحديثة من تاريخ العرب

قد يتساءل قارئ التاريخ العربي عن خصوصية الفترة الحديثة ومكانتها من سياق التاريخ العربي العام ومدى أهميتها وجدوى دراسة أحداثها والاهتمام بقضاياها، ما دامت العصور التاريخية بالنسبة للذاكرة التاريخية للشعوب العربية متكاملة ومتراصة، وأن عصر الازدهار والإسهام الحضاري للعرب يرتبط بالعهد الإسلامي وليس بالفترة الحديثة التي اعتدنا أن نعلق عليها مشاكلنا أو نرجع إليها لنبرر قصورنا بحجة الانغلاق العثماني والهيمنة الأوروبية.

على أن النظرة المتفحصة لأحداث التاريخ العربي والفهم الواعي للتطورات التي عاشتها الشعوب العربية، تظهر لنا أن الفترة الحديثة من تاريخ العرب تعتبر بكل المعايير مرحلة انتقال من ماضٍ مجيد نعز به وواقع متأزم نعيشه ونتأثر بأحداثه، مما يجعل أحداث هذه الفترة حاضرة في واقعنا وانعكاساتها ماثلة في ذاكرتنا. فهي بحق المعبر التاريخي الذي تشكلت أثناءه مكونات المجتمعات العربية وتحددت فيه معالم الكيانات السياسية في البلاد العربية، وعبرها تحددت معطيات التاريخ العربي ورسمت صورة حاضره ومعالم مستقبله.

إن تعاملنا مع التاريخ العربي انطلاقاً من واقعنا اليوم ورصد مؤشرات صيرورته وتلمس

جوانب التكامل والتضاد في أحداثه مرتبطة أساسا بدراسة الفترة الحديثة من تاريخ الشعوب العربية، هذه الفترة التي نعتبرها فترة حاسمة ومفصلا أساسيا وحيزا حيويا في الذاكرة التاريخية للشعوب العربية، وذلك للخصائص التي عرفت بها والمميزات التي اتصفت بها، والتي يمكن أن نتعرف على أهم جوانبها في النقاط التالية:

1. لقد ارتبطت بدايات الفترة الحديثة من تاريخ العرب (القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي) بانقلاب خطير في موازين القوى العالمية، تحددت معالمه في صراع دولي بين قوة العثمانيين المتصاعدة واندفاع الأوربيين نحو أقاليم ما وراء البحار. فكانت البلاد العربية بمشرقها ومغربها طرفا رئيسيا في هذا النزاع العالمي²، فقد واجهت الشعوب العربية بفعل ضعف الدول الإقليمية في المغرب العربي (المرينيون والزيانيون والحفصيون)، وتراجع دولة المماليك بمصر والشام والحجاز، خطر التوسع الإيبيري (الإسباني-البرتغالي) الذي أنهى الوجود الإسلامي بالأندلس مع سقوط غرناطة (898 هـ/1492م) وتبنى سياسة توسعية ذات نزعة صليبية تقوم على فكرة الاسترجاع المسيحي وإخضاع الشعوب الإسلامية واستغلالها، فتعرضت سواحل بلاد المغرب العربي للهجمات الإسبانية والبرتغالية وفي اجتياح المد البرتغالي سواحل المغرب الأقصى وفرض نفوذه على سواحل الجزيرة العربية، قبل أن يزبجه العثمانيون ويسطوا سلطتهم على البلاد العربية من حدود الجزائر الغربية إلى تخوم العراق الشرقية³.

أما على المستوى الإقليمي فقد سلم العثمانيون في صراعهم مع الإسبان بوضع المغرب الأقصى كمنطقة حاجزة، فظل محتفظا باستقلاله تحت حكم الأسرة السعدية ثم الأسرة العلوية، في الوقت الذي حرص فيه السلاطين العثمانيون على إلحاق بلاد الرافدين بدولتهم مما أبعدها عن مخاطر النفوذ الصفوي بيران الذي كان يحمل مشروعا مذهبيا ذا نزعة قومية توسعية⁴.

2. عرفت نهاية الفترة الحديثة من تاريخ العرب الهيمنة الغربية والنفوذ الأوربي الذي تحول مع ضعف الدولة العثمانية من مجرد حقوق ممارسة تجارية وامتيازات في المعاملة الدبلوماسية في عهد سليمان القانوني وفرانسوا الأول (1535م)، إلى نفوذ سياسي وهيمنة اقتصادية وضغط عسكري، قبل أن يستفحل الاضطراب السياسي والركود الاجتماعي والانكماش الاقتصادي في الدولة العثمانية وتصبح محل نزاع بين الدول الأوربية لاقتسامها والاستيلاء على ولاياتها الأوربية منها والعربية.

وهذا ما مكن فرنسا من بسط سلطتها على الجزائر (1830م) وتونس (1881م)، وفرض انتدابها أخيرا على كل من سوريا ولبنان (1921م)، وسمح لبريطانيا بفرض هيمنتها على مصر (1881م) ثم السودان، وتأكيد نفوذها بمنطقة الخليج وجنوب الجزيرة العربية (اليمن

2- للتعرف أكثر على هذا النزاع العالمي، أنظر:

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، (1986). في أصول التاريخ العثماني، ط. 2، بيروت، دار الشروق.

- هيس س. أندرو، (1986). افتراق العالمين الإسلامي والمسيحي في المغرب والاندلس، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، الكويت.

- Von Hammer Purgstall, J. (1844). *Histoire de l'Empire Ottoman*, Trad. J. J. Hellert, 18 Vols., Paris.

- Braudel, F. (1988). *La Méditerranée à l'époque de Philippe II*, 8^{ème} Éd., Paris, (2 Vols.).

3- تناولت العديد من المؤلفات الفتح العثماني للبلاد العربية، نذكر منها:

- أوزتانا يلماز، (1988). تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، إستانبول، منشورات مؤسسة فيصل، المجلد الأول.

- نيقولا ييفانوف، (1988). الفتح العثماني للأقطار العربية (1516-1574 م)، ترجمة يوسف عطا الله، بيروت.

4- ليلي الصباغ، (1973). المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية.

وحضرموت)، قبل أن تكمل سيطرتها على المشرق العربي بإعلان انتدابها على فلسطين وشرق الأردن والعراق (1921 م). وبذلك خضعت البلاد العربية للهيمنة الأوروبية، ففقدت مجتمعاتها تواصلها وتكرست تجزئتها السياسية وتأخرها الاقتصادي.

3. عرفت المجتمعات العربية في الفترة الحديثة أسلوبين مختلفين وطريقتين متباينتين من حيث طبيعة الحكم العثماني ونوعية الروابط بين الولايات العربية ومركز الدولة العثمانية (إستانبول)، فخضعت البلاد العربية في مجملها في الفترة الأولى من العهد العثماني (القرنان العاشر والحادي عشر للهجرة/السادس عشر والسابع عشر للميلاد) لحكم عثماني مباشر لم يحاول المساس بمقومات الشعوب العربية الحضارية ولم يؤثر على بنائها الاجتماعي وخصوصيتها الثقافية، بل حرص على إبقائها بعيدة عن الانشقاقات المذهبية والنزاعات الطائفية والحركات المتطرفة، فظلت بنيتها الاجتماعية وذهنيتها الثقافية متماسكة، وهذا ما أشاع جوا من التسامح والتعايش بين مختلف الملل والأديان والقوميات، فكان الحكم العثماني بمواصفات تلك الفترة نموذجا موفقا حافظ على انسجام وترابط الشعوب العربية في إطار الرابطة العثمانية ممثلة في السلطة المطلقة للسلطان العثماني.

أما الفترة المتأخرة من العهد العثماني (القرنان الثاني عشر والثالث عشر للهجرة/الثامن عشر والتاسع عشر للميلاد) فقد عرفت خلالها أغلب الأقطار العربية حكما عثمانيا غير مباشر في إطار سلطة الحكام المحليين⁵، كان نتيجة تطور داخلي سمح بتبلور التقاليد والثقافة المحلية للأقطار العربية وأدى إلى تمايز كياناتها السياسية التي كانت أساس الدول القطرية في البلاد العربية، فتحوّلت بذلك التنظيمات الإدارية العثمانية إلى أنظمة حكم محلي، وهذا ما سمح للكيانات المحلية أن تنظم شؤونها بنفسها دون انتظار تعليمات السلطان وتدخل السلطة العثمانية المركزية، وساعد على مواجهة الأوضاع الاقتصادية المتأزمة والتصدي للعلاقات الاجتماعية المضطربة والضغط الخارجية المتزايدة.

وبهذا كان الحكم العثماني غير المباشر حلا ملائما لحالة الدولة العثمانية ولواقع البلاد العربية إذا استثنينا منطقة الهلال الخصيب، إذ أبقى على الرابطة العثمانية وأكد الخصوصية القطرية للولايات العثمانية وأخر تفكك ما بقي من ولايات الدولة العثمانية، قبل أن تصفى تركتها في الحرب العالمية الأولى.

4. شهدت الفترة الحديثة من تاريخ العرب العديد من الأحداث المهمة، منها ما كان في شكل عنيف كحركات التمرد ومقاومة استبداد الحكام وظلمهم، ومنها ما كان تحولا سلميا وتغيرا داخليا أثر على البنية الاجتماعية وسمح بتلاحم المجموعات السكانية واندماج الأقليات العرقية والدينية لتشكيل لحمة المجتمعات العربية الحالية، ولتزيد في غناها الثقافي وحيويتها الاجتماعية، على أن أهم مظهر لهذا التفاعل الداخلي تمثل خاصة في الحركات الإصلاحية التي أخذت طابع يقظة حضارية في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، تهدف للخروج من حالة الجمود والركود التي كانت تعيشها البلاد العربية والتصدي للهيمنة الأوروبية التي أطبقت قبضتها على العديد من الأقطار العربية.

5- من أشهر الأسر والسلالات التي حكمت في البلاد العربية وكان لها استقلال فعلي عن مركز السلطة العثمانية بإستانبول، نذكر على سبيل المثال: آل الجليلي بالموصل، وآل العظم بالشام، وآل شهاب بلبنان، وظاهر العمر وأحمد الجزار بفلسطين، وحسن باشا وداوود باشا ببغداد والبصرة، وعلي بك الكبير ومحمد أبي الذهب بمصر، وآل القرماني بطرابلس الغرب، والبايات الحسينيين بتونس، والدايات الباشوات بالجزائر، وغيرهم، راجع:

- لوتسكي، (1980). تاريخ الأقطار العربية، ترجمة عفيفة البستاني، بيروت، دار الفارابي.

لقد كانت هذه الحركات الإصلاحية استجابة موفقة واسترجاعا للوعي بالذات رغم اختلاف قناعاتها وتباين وجهات نظرها وتصوراتها لتنظيم المجتمع وإصلاح أحوال الأمة؛ فاكتملت طابع دعوات إصلاحية سلفية كان في طليعة من حمل لواءها كل من الإمام محمد بن عبد الوهاب (1703-1792م) بنجد، والمهدي محمد بن أحمد (1844-1885م) بالسودان، والداعية محمد بن علي السنوسي (1787-1852م) ببرقة، أو اتخذت شكل مشاريع تجديد وتنظيم وتحديث لأجهزة الدولة وهياكلها، كما هو الأمر في الجزائر في عهد الأمير عبد القادر الجزائري (1807-1883م)، وفي مصر تحت حكم محمد علي (1805-1848م)، وفي تونس بتشجيع من البايات الحسينيين ومبادرة من خير الدين باشا (1810-1899م)، وفي المغرب الأقصى بمساع من السلطان الحسن الأول (1873-1893م).

كما عبرت هذه الحركات الإصلاحية عن نفسها بنشاط فكري هدفه بث الوعي وإيقاظ العرب ليتدبروا أمورهم ويحافظوا على مصالحهم، فاتخذ هذا النشاط طابعا سياسيا تحرريا عند جمال الدين الأفغاني (1839-1897م) وعبد الرحمن الكواكبي (1849-1902م)، وتوجه تربوي لدى محمد عبده (1849-1905م)، وأسلوبا إرشاديا وتوجيهيا كما هو الحال عند محمد رشيد رضا (1865-1935م).

ثانيا: الصورة النمطية للفترة الحديثة من تاريخ العرب الحديث

تتحكم في نظرنا للفترة الحديثة من تاريخ العرب وفي تقييمنا للحكم العثماني الذي يمثل الإطار العام لتلك الفترة في أغلب الأقطار العربية، الصورة النمطية التي تشكلت في أذهاننا من جراء الأحكام والآراء الشائعة التي أصبحت من قبيل المسلمات التي لا تقبل المراجعة ولا تطرح للنقاش لدى العديد من قراء التاريخ العربي، رغم أن تلك الأحكام والآراء لا تتجاوز كونها انعكاسا لميول أصحابها وتعبيرا عن قناعاتهم ونوعية ثقافتهم ومدى تأثرهم بالميل القومي والمفهوم الديني والوضع الاجتماعي.

وحتى نتعرف على الصور النمطية للفترة العثمانية انطلاقا من حصيلة الحكم العثماني والتأثير الأوربي، فإننا نحاول إجمالها في ثلاثة توجهات أو مواقف:

1. الاتجاه المؤيد للحكم العثماني في البلاد العربية:

لا يسلم بالقناعات الفكرية الأوربية والأحكام التاريخية الغربية التي رأت في الدولة العثمانية العدو الأول والخصم الرئيسي للشعوب الأوربية، فأفزعها هجماته وأخافتها ضرباته لبضعة قرون، منذ فتح القسطنطينية (1453م) وحتى حصار فيينا الثاني (1683م)، فألصقت بالدولة العثمانية بفعل العداء لها كل التهم من استبداد وتخلف وتعصب ووحشية.

فقد رأى أصحاب الاتجاه المناصر للحكم العثماني في هذه الاتهامات الأوربية للحكم العثماني مجرد دعاوى باطلة ما دام المفهوم الحضاري الإسلامي يرى في الفترة العثمانية من تاريخ العرب مرحلة إيجابية عرفت فيها أغلب الشعوب العربية وحدة سياسية وتكاملا اقتصاديا وترابعا اجتماعيا في إطار الرابطة والأخوة العثمانية وتحت حكم إسلامي متمثل في شرعية السلطان العثماني، الذي كان بمثابة الدرع الواقي ضد مخاطر الهيمنة الأوربية والنزاعات والحروب المرتبطة بظهور الدول المحلية التي عرفها العالم العربي قبل التحاق أغلب أقطاره بالدولة العثمانية.

لقد ذهب أصحاب هذا الاتجاه في مناصرتهم للحكم العثماني بالبلاد العربية⁶ إلى حد القول بأنه من التجني على التاريخ القول بأن الحكم العثماني الذي أراح دولة المماليك بمصر والشام وقضى على دولتي الحفصيين والزيبانيين بتونس وتلمسان، أنه حكم أجنبي حل محل حكم عربي ونظام استعبد العرب وسلبهم حريتهم واضطهد ثقافتهم وأبعدهم عن التواصل والتفاعل الحضاري مع أوربا، لأن ذلك يتنافى مع الواقع التاريخي والنظرة الموضوعية للأحداث، وهذا ما جعل الحكم العثماني في البلاد العربية استجابة موفقة وضرورة ملحة اقتضتها الظروف الدولية في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، فكان حكما متجاوبا مع أوضاع الشعوب العربية، فباعتماده اللامركزية الإدارية وفر للعرب تواملا اقتصاديا واجتماعيا وحماية عسكرية وسياسية لم تتوفر لهم قبل اندماجهم في الدولة العثمانية، وهذا ما يكسب الدولة العثمانية صفة خلافة إسلامية لا تختلف في أسسها عن دولة الخلافة في التاريخ العربي الإسلامي راشدية أو أموية أو عباسية أو فاطمية⁷، ويجعل التراث العربي ناهز ثلاثمائة ألف مخطوط عربي⁸.

2. الاتجاه المعادي للحكم العثماني في البلاد العربية:

يرى في الدولة العثمانية قوة أجنبية مارست هيمنة استعمارية على البلاد العربية، وهذا ما أفقدها في نظرهم صفة الشرعية وجعل حكمها يتصف بالظلم والتعسف والإكراه والقهر، ففترة الحكم العثماني حسب هذا التوجه بمثابة عهد مظلم قائم على الاستبداد والعدوان ومستند إلى مبدأ القوة وقانون الغزو، فكرس عزلة العرب وتأخرهم لأكثر من أربعة قرون (1918-1516م)، فتحولوا بذلك من حاكمين إلى محكومين، وألحق بهم خسارة قومية فادحة تمت تفاصيلها وأقيمت حججها على «أممية الإسلام»⁹، لكون فكرة «الخلافة» في حد ذاتها عاملا مساعدا على استسلام العرب للحكم التركي، مما أضر كثيرا نشوء الفكرة القومية العربية¹⁰. وأرجع عبد الرحمن الرافي إلى الحكم التركي تأخر البلاد المصرية وتقهقرها وتناقص سكانها¹¹، واعتبر محمد بن عبد المنعم السيد أن مصر فقدت مكانتها وأصبحت ولاية تابعة لدولة أجنبية بفعل الحكم العثماني لها بعد أن كانت دولة كبرى ممتدة من جبال طوروس شمالا إلى أسوان جنوبا ومن برقة غربا إلى الفرات شرقا¹²، متناسيا أن حكم المماليك كان قائما على عناصر دخيلة على مصر جلبت من مناطق القوقاز.

لقد كان هذا التوجه المعادي للحكم العثماني صادرا عن رد فعل عاطفي على سياسة التتريك وأسلوب الهيمنة الذي مارسه القوميون الأتراك اتجاه القوميات الأخرى التي كانت

6- من المؤرخين المناصرين للدولة العثمانية نذكر على سبيل المثال: محمد فريد بك، وعبد العزيز الشناوي، وعبد اللطيف البحراوي، ومحمد حرب، وأحمد توفيق المدني، وإسماعيل أحمد ياغي، وزكريا سليمان بيومي.

7- عبد العزيز محمد الشناوي، (1980). الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، 2، ج، القاهرة.

8- عبد الجليل التميمي، (1998). الحوار العلمي والثقافي العربي التركي، استراتيجيا التبادل والانفتاح العربي وإيديولوجية القطيعة، المجلة التاريخية المغربية، السنة 25، العددان 89-90، ص ص. 256 و264.

9- حسن علوي، (دت). التأثيرات التركية في المشروع العربي، بغداد، ص. 24.

10- ساطع الحصري، (1960). البلاد العربية والدولة العثمانية، ط. 2، بيروت، دار العلم للملايين، ص. 46.

11- عبد الرحمن الرافي، تاريخ الحركة الوطنية، (1981). تطور نظام الحكم في مصر، القاهرة، دار المعارف، ص. 54.

12- عبد المنعم السيد الراقدي، (1972). الغزو العثماني لمصر وتناجه في الوطن العربي، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية، ص. 207 و263-266.

تتألف منها الدولة العثمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر، فامتد العنصر العربي من الإجراءات العنصرية الظالمة التي ارتبطت بالانقلاب الدستوري الذي قام به الاتحاديون (1908م)، مما تسبب في حدوث القطيعة بين العرب والأتراك، فانتهى الأمر إلى الطلاق بين العنصرين الغالبين في الدولة العثمانية (العرب والأتراك) بفعل اصطدام المطامح القومية العربية بالنزعة الطورانية القائمة على خصوصية الإثنية التركية، وتعمق العداء بفعل إعدام جمال باشا لرجال العرب وإعلان شريف مكة حسين بن علي الثورة على الحكم التركي (1916م).

لقد انعكس كل ذلك في الكتابات التاريخية العربية وخاصة ما صدر منها بالشام والعراق فلم تعد معاداة الحكم العثماني قاصرة على القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي وإنما انسحبت على كل الفترة العثمانية من تاريخ العرب، وأصبح مجرد الموقف المحايد من تلك الفترة وعدم معاداة الحكم العثماني يعتبر إصراراً على الخطأ وتجنناً على حقوق العرب، يؤخذ عليه صاحبه وتعتبر كتاباته مجرد تهديم إنشائي وتهويم عاطفي¹³.

3. الاتجاه المحايد في النظرة للحكم العثماني:

لا يعلن عداءه للحكم العثماني، كما لا يحاول مناصرته، وإنما يلتزم موقفاً متفهماً للظروف التي بسط فيها العثمانيون سلطتهم على أغلب البلاد العربية، ويحاول أن يتخذ موقفاً محايداً من الحكم العثماني¹⁴ يتجاوز الأحكام الجاهزة والاتهامات الاعتباطية ولا يقف عند الرأي القائل بتحميل الحكم العثماني مسؤولية التخلف والركود والعزلة التي عاشها العرب أثناء الفترة العثمانية، فأوضاع البلاد العربية المتردية حسب هذا الاتجاه المحايد هي حالة ميزت العالم الإسلامي ولم تكن خاصة بالدولة العثمانية، عرفها المغرب الأقصى الذي لم يخضع لحكم العثمانيين، كما عاشتها شعوب إيران تحت حكم الصفويين والقجاريين ومسلمو الهند في دولة المغول. فلم يكن للعثمانيين والحالة هذه خيراً ممنوعه عن العرب أو شراً سلطوه عليهم، فكل ما فعلوه هو أنهم ملأوا فراغاً سياسياً كانت تعيشه البلاد العربية ووضعوا حداً للفتن الداخلية وتصدوا للتهديدات الخارجية ووفروا الأمن للحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي، فلم يحالفهم النجاح في تحقيق نتائج ملموسة تغير أوضاع الشعوب العربية وتسمح بتطورها، إذ لم يحدث الحكم العثماني للبلاد العربية صدمة في نفوس العرب ليقظهم نحو نهضة ذاتية تحرك المجتمعات العربية وتدفعها إلى الأمام، كما لم يجد العثمانيون بدورهم لدى العرب الرصيد الثقافي الذي يمنحهم الغذاء الفكري الذي وجدوه في بداية دولتهم في المجتمع الإيراني بفارس، لكون البلاد العربية مشرقاً ومغرباً كانت تعيش آنذاك مرحلة تراجع وجمود¹⁵.

لقد عرفت الكتابات التاريخية ذات المنحى المحايد في معالجاتها للحكم العثماني بالبلاد العربية تطوراً ملحوظاً مع نهاية القرن العشرين بفعل تغير النظرة لأحداث التاريخ بفعل

13- سيار الجميل، (أكتوبر 1996). العرب المعاصرون والدولة العثمانية (رؤية نقدية)، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 24-23، ص. 101 و104.

14- أصبح اليوم هذا الاتجاه هو الغالب على دراسة الفترة العثمانية من تاريخ العرب، فقد ساهم فيه العديد من مؤرخي البلاد العربية، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر كل من: ليلي الصباغ، وعبد الجليل التميمي، وعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ويوسف محمد عراقي، وعبد الكريم رافق، ومحمد الأرنؤوط، ومحمد كمال الدسوقي، ومحمد عدنان البيخيت، ومحمد الهادي الشريف.
- يوسف محمد عراقي، (1996). الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، دراسة وثائقية، القاهرة.

15- ليلي الصباغ، المصدر نفسه، ص. 288.

الإحباط الذي أصبح يعيشه العالم العربي اليوم، فتراجعت المواقف السياسية والإيديولوجية التي طبعت العلاقات العربية التركية في بداية القرن العشرين والتي تسببت في سد قنوات الاتصال المعرفي وأدت إلى توقف التبادل الثقافي بين الدائرتين العربية والتركية وتكريس القطيعة بين الجانبين¹⁶، وبذلك تهيأت الظروف لإعادة كتابة تاريخ العرب في الفترة العثمانية بعيدا عن الميل العاطفي المناصر أو النزعة القومية المعادية، وإنما انطلاقا من المصالحة مع الماضي والنظر إليه كحصيلة إسهام ونتاج تطورات تنطلق من نظرة موضوعية وموقف محايد يرى أن العهد العثماني تركه مشتركة بين شعوب الإمبراطورية العثمانية يتوجب قبول جوانبها السلبية وتبني مظاهرها الإيجابية والانتفاع بتجاربها واستلهام العبر من أحداثها.

ثالثا: إشكالية المرحلية أو مسألة التحقيب في التاريخ العربي الحديث

تعددت الآراء حول تحديد بداية ونهاية العصر الحديث في التاريخ العربي، فمن الكتابات التاريخية ما يعتمد المصطلح الغربي في تحديد العصور الحديثة، فتجعل بدايتها فتح القسطنطينية سنة 1453 م، ونهايتها اندلاع الثورة الفرنسية (1789 م)؛ ومنها من تحصرها في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري/الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي، فيرجع بدايتها إلى ظهور الحكم المحلي في الولايات العربية العثمانية مع مطلع القرن الثامن عشر، ويحدد نهايتها بسقوط الدولة العثمانية (1918 م)؛ ومنها من يعتبر بداية العصور الحديثة سقوط غرناطة وانتهاء حكم المسلمين بالأندلس (1492 م)، ونهايتها احتلال فرنسا للجزائر (1830 م). كما توسعت بعض الكتابات التاريخية في تحديد تاريخ العرب الحديث، فأدرجت فيه الفترة الاستعمارية وألحقته بالحكم العثماني، فاعتبرت بدايته انتصار السلطان سليم الأول (ياووز) العثماني على دولة المماليك في معركة مرج دابق (23 أغسطس 1516 م)، ونهايته بظهور الكيانات العربية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية (1945 م). وهذا ما نتج عنه اضطراب في السياق التاريخي للفترة الزمنية من التاريخ العربي الحديث وأحدث تداخلا في المسائل التاريخية وعموضا في المعالجة وتشويشا في الرؤية التاريخية.

إن طبيعة الزمن في حد ذاته لا تسمح لأي مؤرخ أن يقف عند سنة بعينها لتكون بداية لفترة أو حقبة زمنية لأن ذلك يتعارض مع منطقية التاريخ. فتداخل الأحداث وتفاعلها لا يسمح بجعل أي زمن محدد بداية أو نهاية لأي عصر أو فترة تاريخية، فالزمن يمضي تاركا الأحداث في موقعها الزمني، فيصير الحاضر ماضيا والماضي قريب ماضيا بعيدا، وهذا ما يتعذر معه الاتفاق على تاريخ محدد أو سنة بعينها لتكون بداية أو نهاية للتاريخ العربي الحديث¹⁷. كما أنه لا يمكن التسليم بأن حادثة محددة مهما عظمت تكون حدا فاصلا في تطور الأحداث ما دامت حركة التاريخ في حد ذاتها تتداخل فيها البدايات مع النهايات ويتفاعل فيها الجديد مع القديم وتجعل الحداثة والقدم أمرين نسييين، بحيث أنه من غير الممكن أن تحدد فترات التاريخ بسنوات أو بأحداث مهما علا شأنها وعظمت نتائجها.

ومع ذلك فالمرحلية أو تحديد الفترات التاريخية أمر ضروري لكل قارئ للتاريخ ومتتبع لأحداثه ومهتم بتطوراته، فهي من المسائل اللازمة لدراسة التاريخ والبحث فيه، وهذا ما يتوجب معه من أجل توحيد الرؤية للتاريخ العربي الحديث الاتفاق على تحديد الإطار

16- عبد الجليل التميمي، المصدر نفسه، ص. 268-269.

17- قاسم عبده قاسم، الرؤية الحضارية للتاريخ: قراءة في الزمن التاريخي العربي، دت، ص. 39-40.

الزماني على ضوء الأحداث الكبرى والتغيرات الحاسمة التي غالباً ما تقترب بحركات التحول الكبرى في التاريخ أو ترتبط بالأحداث الخطيرة والأوضاع المصيرية في حياة الشعوب. فمتتبع التاريخ العربي الحديث لا يمكن أن يتجاوز أهمية بعض الأحداث وتأثيرها على صيرورة التاريخ العربي وتطوره، مثل سقوط غرناطة (898هـ/1492م) والقضاء على دولة المماليك (923هـ/1517م) وحملة نابليون على مصر (1213هـ/1798م) واحتلال فرنسا للجزائر (1246هـ/1830م) وانتهاء الحربين العالميتين الأولى (1337هـ/1918م) والثانية (1356هـ/1945م) وغيرها.

إن قراءة متأنية للتاريخ العربي الحديث تسمح لنا بالتعرف على آفاق الفترة الحديثة، بحيث تجعل بدايتها مرتبطة بالتوسع العثماني بالبلاد العربية في مستهل القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ونهايتها محددة بسقوط الدولة العثمانية وتغير خريطة الوطن العربي مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، هذه الحرب التي حملت في طياتها أكبر انقلاب عرفه العرب في تاريخهم، فقد أنهت ما بقي من استقلال شكلي للبلاد العربية وحولت العلاقة مع أوروبا إلى عملية اجتياح وإخضاع أدت إلى تغير طبيعة ومكونات الشرق العربي خاصة، هذه المكونات التي أصبحت تفرض نفسها على القارئ الذي يريد أن يتفهم واقع العرب¹⁸. على أن اتساع المدى الزمني لهذه الفترة وتداخل أحداثها دفع الكثير من المؤرخين إلى اختصارها بإلحاق الفترة المتقدمة منها (ق. 10-11هـ/16-17م) بتاريخ الدولة العثمانية الذي يشترك فيه العرب مع غيرهم من شعوب تلك الدولة، وحصرها في الفترة المتأخرة من الحكم العثماني (ق. 12-13هـ/18-19م) التي تطور فيها الحكم المحلي في أغلب الأقاليم العربية وتحولت فيها الامتيازات إلى هيمنة استعمارية وظهرت التنظيمات الحديثة والحركات الإصلاحية ونما الوعي القومي وارتسمت مطالب الحركات الوطنية الحديثة.

قد يبدو هذا التحديد الأخير للفترة الحديثة من تاريخ العرب أكثر ملاءمة لدراسة أوضاع المشرق العربي الحديث، إلا أنه يظل - في نظرنا - مفتقراً إلى التواصل التاريخي والفهم المتكامل لأحداث العهد العثماني، فضلاً عن عدم ملاءمته لمعطيات تاريخ المغرب العربي الحديث التي جعلت من المرحلة العثمانية وحدة تاريخية متكاملة لا يمكن اختصارها، تبدأ بالقرن 10هـ/16م وتنتهي بالقرن 13هـ/19م.

من كل ما سبق تتضح لنا ضرورة تحديد الإطار الزمني للفترة الحديثة من تاريخ العرب بضبط بدايته ونهايته على ضوء الوقائع الكبرى المؤثرة في سير التاريخ العربي، وخاصة منها ما يتصل بالجوانب الحضارية ويتعلق بالتيارات الفكرية التي غالباً ما تحمل في طياتها قيماً وتحولات في السلوك وفي نظرة المجتمع وفي توجه التاريخ، تكون بمثابة الوقائع المحورية التي تتحكم في سير التاريخ العربي الحديث وتشكل إطاره العام بدءاً بمفهوم الرابطة العثمانية وأسلوب الحكم المحلي وانتهاء بحركات الإصلاح وتجارب التحديث وبوادر التيقظ القومي والنضال الوطني ضد الاستعمار الأوربي، وهذا ما يتطلب من المهتمين بالتاريخ العربي الحديث، وخاصة الباحثين العرب، تعميق النقاش وتوسيع الحوار وتبادل الرأي للاتفاق على تحديد البعد الزمني وضبط الأحداث المحورية لتجاوز إشكالية مسألة التحقيب في التاريخ العربي الحديث.

18-Sauvaget, J. (1946). Comment étudier l'histoire du Monde arabe ?, in Revue africaine, T. 90, p. 17.

- Alem, J. P. (1964). *Le Proche-Orient arabe*, P.U.F, p. 7.

رابعاً: إشكالية المضمون التاريخي للفترة الحديثة من تاريخ العرب

يرتبط المضمون التاريخي لأي فترة من فترات التاريخ بنظرتنا لأحداث التاريخ وتقييمنا لنشاط الإنسان وإسهاماته، فالتاريخ كما هو معروف سجل الماضي وحصيلة جهد الإنسان ونتاج تفاعله مع وسطه وبيئته وظروف عصره، وهذا ما يجعل قيمة التاريخ مستمدة من الإنسان الذي يصنع أحداثه ومستوى من يكتب وقائعه ونظرة من يستعرض مسائله، وهذا ما يطرح إشكالية تحديد مضمون المسائل والقضايا التي تشكل المحاور الأساسية والمفاصل الرئيسية في التاريخ العربي الحديث، ما دام الإلمام بكل الأحداث ومجمل الوقائع شيء متعذر، خاصة إذا تعلق الأمر بالدراسة والبحث، فتظل معرفتنا بحكم محدودية الوثائق وتعدد الروايات مقتصرة على تسجيل بعض المشاهد والتقاط بعض الصور وتحديد بعض الأحداث والتطورات.

فالتاريخ العربي الحديث شأنه في ذلك شأن تاريخ الأمم الأخرى تتداخل أحداثه وتتعدد وقائعه بحيث يصعب حصرها وتحليلها، فواقع وأحداث التاريخ أشبه ما تكون بنهر هائج متدفق تحوي مياهه تفاصيل كل ما يتعلق بالإنسان من نشاط وسعي وأفكار وآمال وتطلعات وأحاسيس ونجاح وفشل¹⁹. وهذا ما يتطلب تحديد مفهوم تاريخي يتماشى ومنهج البحث التاريخي الحديث حتى يمكن تحديد المحاور الرئيسية وضبط القضايا الأساسية التي يتوجب عرضها على القارئ لتتشكل لديه الخطوط الرئيسية والملاحم المعبرة عن التاريخ العربي الحديث.

إن أهم المواضيع التي تشكل لحمة التاريخ العربي الحديث والتي تجنبه الرؤية القطرية المحدودة والاستعراض العام المبسط تتمثل في البحث في مسببات وظروف التحاق البلاد العربية بالدولة العثمانية، ودراسة طبيعة الإدارة العثمانية في الولايات العربية، والعوامل التي ساعدت على تطورها من إدارة مباشرة إلى حكم محلي شبه مستقل، وكذلك عرض جدلية الامتيازات الأوربية ومظاهر الهيمنة الغربية وأساليبها في البلاد العربية، وتجارب بناء الدول الوطنية في البلاد العربية خاصة في الجزائر في عهد الأمير عبد القادر أو في مصر أثناء حكم محمد علي، ومحاولات الإصلاح وحركة اليقظة العربية ومسألة القومية عند العرب، وأساليب النضال الوطني ضد الاستعمار الأوربي، بالإضافة إلى مراجعة المكونات الثقافية والأسس الاقتصادية والمرجعية الروحية التي صاغت الذهنية العربية وتحكمت في سلوك العرب ومواقفهم من المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية.

لقد تحكمت في صياغة وطرح إشكالية المضمون التاريخي للفترة الحديثة من تاريخ العرب عدة مؤشرات وجهت فهمنا للأحداث التاريخية وتحكمت في تقييمنا للتطورات التي ارتبطت بها تلك الأحداث، وهذا ما نحاول التعرض له في النقاط التالية:

1. مسألة العلية أو السببية في التاريخ العربي الحديث:

وذلك لكون التاريخ باعتباره أحداثاً ماضية يظل دائماً موجوداً في الحاضر الذي نعيشه من خلال أسبابه البعيدة ونتائجه القريبة. وهذا ما يكسب الأسباب الداخلية والعوامل الخارجية في تفسير أحداث التاريخ العربي أهمية بالغة، سواء في تصور الماضي أو تقييمه والحكم عليه، فالتاريخ العربي الحديث كغيره من فترات التاريخ العربي الأخرى هو حصيلة تفاعلات

19- قاسم عبده قاسم، المصدر نفسه، ص. 27.

داخلية وتأثيرات خارجية؛ فالتفاعلات الداخلية تفرزها حركية المجتمعات العربية في وعيها بذاتها وفي تعاملها مع واقعها وفي فهمها لثقافتها، بينما التأثيرات الخارجية غالبا ما ترتبط بنوعية العلاقة مع إستانبول وسياسة السلاطين العثمانيين أو تتعلق بالاتصال أو الاحتكاك أو التعامل مع الدول الأوروبية عن طريق الامتيازات وأحداث الغزو ونشاط القنصل والتجار، وهذا ما أوجد اضطرابا في النظرة إلى الأحداث وتذبذبا في تعليل التطورات التي عرفها التاريخ العربي الحديث، بحيث نجد بعض المؤرخين يأخذون بالأسباب الداخلية وآخرون يركزون على العوامل الخارجية.

لقد أضرت هذه الازدواجية بفهم وتحليل التاريخ العربي، وحالت دون تفسير متكامل له ينطلق من مفهوم التطور الداخلي ليصل إلى استكمال الصورة التاريخية بالتفاعل الخارجي. فنجد المدافعين عن الدولة العثمانية يرجعون عوامل الضعف التي كانت تعيشها البلاد العربية ومعها بقية أقاليم الدولة العثمانية إلى عوامل خارجية ومخططات عدائية من قبيل دسائس الأعداء من يهود وماسونيين وإمبرياليين باعتبارهم يشكلون الثالث الشيطاني المتربص بالعالم العربي الإسلامي، بينما المعادون للدولة العثمانية والناقمون على حكمها للبلاد العربية يخالفون هذا التوجه فيرجعون عوامل ضعف المجتمعات العربية إلى طبيعة الحكم العثماني ذاته وما اتصف به من استبداد وظلم، دون أن يحاولوا تلمس التطورات الداخلية مع كونها في بعض الأحيان تعتبر منطلق التفاعلات ومحور التحولات.

إن اختلاف النظرة إلى الحملة الفرنسية على مصر (1798م) يقدم لنا مثالا حيا على تباين المواقف واختلاف الآراء حول مدى تأثير العوامل الخارجية في غياب البحث عن الأسباب الداخلية للتأثيرات التي عرفتها مصر والشرق العربي في مطلع القرن التاسع عشر؛ فهناك من اعتبرها حدثا مهما تسبب في تيقظ بعض الضمائر وتنبه بعض النفوس إلى تقدم شؤون الأوربيين وتراجع أمور المسلمين كما نظر إليها عبد الرحمن الجبرتي المعاصر لها²⁰، ومنهم من اعتبرها سببا مباشرا في يقظة العرب، فكانت حسب بعض الآراء بمثابة قبسا أثار شعلة في جمر كان الرماد قد غطاه²¹، وذهب البعض الآخر إلى أنها الحدث الجلل الذي غير مصير الشرق العربي، فهي أشبه بالصاعقة التي هوت من السماء فأيقظت مصر من سباتها العميق ونهت أهلها إلى ما كان خافيا عنهم من الحقوق وعملت على تنوير أذهانهم، إذ كانت أول اتصال مباشر بين تقاليد الشرق وحدثاته الغرب²².

2. مسألة المركز والأطراف:

تتعلق باختلال توازن المعالجة وقصور التغطية التاريخية لمجموع البلاد العربية من العراق وعمان شرقا إلى المغرب الأقصى وموريتانيا غربا، فقد حظيت الأقطار المركزية للوطن العربي وخاصة مصر والشام بحصة الأسد فيما كتب عن التاريخ العربي الحديث، إذ لا يكفي أن نعلل ذلك بالمساهمة المبكرة لتلك الأقطار في حركة اليقظة الفكرية والتطور الثقافي والالتحاق المتأخر للأقاليم الواقعة بالأطراف كبلدان الخليج العربي وأقطار المغرب العربي والسودان، التي لم تحظ إلا بنصيب محدود من الدراسات التاريخية رغم النمو الاقتصادي الذي عرفته والوزن السياسي الذي اكتسبته ومساهمتها المميزة في العمل

20- عبد الرحمن الجبرتي، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين، (سلسلة اخترنا لك)، دت، ج، 2، ص. 91-94.

21- حمد بدیع الشريف، زكي المحاسني، أحمد عزت عبد الكريم، دراسات تاريخية في النهضة العربية، الإدارة الثقافية دت، ص. 22.

22- محمد أمين حسونة، (دت)، مجلة الكاتب.

العربي المشترك. إن التركيز على المركز وإهمال الأطراف أضر كثيرا بوحدة التاريخ العربي وحال دون بناء تصور متكامل للتاريخ العربي الحديث.

إن تصفح أي كتاب في تاريخ العرب الحديث، سواء كان كتابا موجها للجمهور أو مخصصا للدراسة، ومحاولة توزيع مادته حسب الأقطار العربية يظهر لنا بوضوح اختلال توزيع المادة التاريخية وغياب جانب مهم من تاريخ العرب الحديث. فعلى سبيل المثال نلاحظ أن المقرر الدراسي بالجمهورية العربية السورية لمادة تاريخ العرب الحديث لطلبة الصف الثالث ثانوي لسنة 1998م، خصص من مجموع 36 موضوعا أقرها البرنامج الدراسي: 6 مواضيع عامة و21 موضوعا لمصر وسوريا وفلسطين والعراق و5 للمغرب العربي و4 للجزيرة العربية والخليج ولا شيء للسودان والصومال وإرتريا وجيبوتي²³.

كما نلاحظ أن الكتاب المقرر على طلبة الجامعة بالعراق حول تاريخ العرب الحديث والمعاصر في فترة السبعينيات والذي تكرر طبعه ثلاث مرات ما بين 1973 و1975م، توزعت مادته حسب الصفحات كالتالي: 51 صفحة للمواضيع العامة و218 لمصر والشام والعراق وفلسطين و11 صفحة للجزيرة العربية والخليج و19 للمغرب العربي و11 للسودان وإرتريا²⁴.

إن هذا الاختلال في بناء الصورة التاريخية للشعوب العربية يتطلب منا معالجة متوازنة لقضايا التاريخ في مختلف الأقطار العربية بحيث توزع المادة التاريخية على مجموع الأقطار العربية في المقررات التعليمية والبرامج الدراسية في التعليم الثانوي والجامعي وفي النشاط الثقافي، وبذلك نتجنب إهمال الأطراف ولا نقتصر في اهتمامنا على المركز؛ فنحقق النظرة المتكاملة للتاريخ العربي التي لا تفرق بين قطر وآخر ولا تهتم بمنطقة دون أخرى مادام التاريخ العربي واحدا وقضايا أمته العربية مشتركة.

وهذا ما يتطلب مراجعة مضمون التاريخ العربي الحديث ليكون أكثر توازنا بين الأقطار العربية فنتجاوز مسألة الأطراف النائية إلى المراكز المتعددة والمتكافئة والمتكاملة، لأن تجاهل أيضا ذلك والتركيز على الأقاليم المحورية لا يتناقض فقط وتكامل التاريخ العربي وتوازن جوانبه وإنما يتجاهل التطورات التي عرفها العالم العربي والتي خلقت وضعا جديدا زاد من تلاحم الأقطار العربية وحول مركز الثقل الاقتصادي وحتى الثقافي من القلب إلى الأطراف، فلم تعد مصر والشام قلب العالم العربي وعواصمها مراكزه وإنما ظهرت مراكز أخرى في أقطار الخليج وبلاد المغرب العربي والسودان واليمن؛ وبذلك يمكن لنا إلغاء الثنائية في تناول التاريخ العربي الحديث والتي ظلت تتحكم في تصورنا للتاريخ العربي والقائمة على تسليط الضوء على المركز المؤثر وإهمال الأطراف المتأثرة²⁵. وهذا ما يفرض علينا تغيير الرؤية لقضايا التاريخ العربي وإعادة تصور أحداثه وتوزيع مادته، اعتمادا على المميزات المشتركة والظواهر العامة والعوامل المؤثرة في المجتمعات العربية، وبذلك يكتسب التاريخ العربي الحديث توازنه وتكامله وشموليته.

23- علام الدين الخاني، واصف خيمي، وصفي عفلق (1998). تاريخ العرب الحديث والمعاصر (طلبة الصف الثالث ثانوي، فرع أدبي).

24- توفيق سلطان البيوزكي، محمد الدين توفيق، صلاح الدين أمين، (1973)(1975). الحركات الثورية والسياسية في الوطن العربي للطلبة الجامعيين، ط. 1، ط. 3.

25- جابر عصفور، (2004/12/6). حوار المشاركة والمغاربة وتحول صيغة المركز والأطراف، بحث قدم في ندوة حوار المشاركة والمغاربة، الكويت، (عمل غير مطبوع).

3. مسألة المصادر والمراجع:

تتحكم هي الأخرى في تحديد مضمون التاريخ العربي الحديث وفي تجديد نظرنا لقضايه ومسائله، كما يتعلق أيضا بمستوى معلوماتنا ومدى قدرتنا على تجاوز المعلومات المتداولة والآراء المتعارف عليها وتكوين فكرة موضوعية معبرة بصدق عن الواقع التاريخي الذي عاشته الشعوب العربية، تتجاوز الأحكام المتداولة والآراء المتعارف عليها.

إن العمل من أجل إيجاد مصادر جديدة كفيلة بتجديد نظرنا وتغيير رؤيتنا لأحداث التاريخ العربي الحديث يتطلب من الباحث في التاريخ العربي الحديث العمل في اتجاهين: الأول ينصب على إعادة قراءة وتقييم ما كتب حول تاريخ العرب الحديث حتى الآن، وهو في أغلبه دراسات حديثة في مواضيع عامة ومسائل خاصة، والقليل منه بحوث علمية ورسائل جامعية أو مخطوطات ومذكرات منشورة، بحيث تعاد قراءة كل هذه الكتابات بنظرة نقدية ومنهج تحليلي يأخذ بعين الاعتبار متطلبات المنهج التاريخي الحديث، وذلك بهدف تجنب ما احتوته من هفوات تاريخية وأحكام غير موضوعية وآراء إيديولوجية ونظرة ذاتية.

أما الاتجاه الثاني الذي ينبغي أن يسلكه الباحث في تاريخ العرب الحديث في سعيه لتصور تاريخي يتماشى وطموحات الشعوب العربية، فهو العمل على إثراء الرصيد التاريخي العربي بمادة تاريخية جدية، وذلك بالرجوع إلى الأرشيفات الوطنية والمكتبات العامة والتعريف بمضمونها ووضع فهراس تسمح بالرجوع إليها والانتفاع بها، مع العمل المنظم والمبرمج في مشاريع بحث تهدف إلى تحقيق ونشر ما ظل غير معروف منها من أوراق خاصة ومذكرات شخصية ومراسلات وتقارير وتقاييد وغيرها، حتى لا تبقى تلك الوثائق بعيدة عن الباحثين يحتفظ بها الأشخاص وتمتلكها الأسر أو الهيئات الدينية والمنظمات الاجتماعية والمؤسسات التعليمية والوقفية.

إن مسألة المصادر والمراجع في التاريخ العربي الحديث تفرض علينا الابتعاد عن النظرة القطرية والتركيز على المفهوم المتكامل والتناول الشامل الذي يركز على التوسع الأفقي الذي يتطلبه التاريخ العام المشترك دون إهمال الأبحاث الخاصة التي تعكس خصوصية كل إقليم انطلاقا من مبدأ الوحدة من خلال التنوع والتجديد ومن خلال مراجعة ونقد ما هو منشور من المراجع ونشر ما ظل غير منشور ومعروف لدى الباحثين، مع التركيز على الحياة اليومية والنشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية التي ظلت تمثل الجانب المنقوص والحلقة الضعيفة في التاريخ العربي وخاصة منه ما يتصل بالفترة الحديثة²⁶.

خامسا: إشكالية المفاهيم المرتبطة بالتاريخ العربي الحديث

تتحكم في دراستنا للتاريخ العربي الحديث وتؤثر على فهمنا لقضايه وتقييمنا للتطورات المرتبطة به، منظومة متكاملة ومتداخلة من المفاهيم والرؤى والتصورات، أصبحت مع الاعتياد عليها والاستسلام لأطروحاتها بمثابة العائق المنهجي والحاجز النفسي الذي يحول دون تجديد فهمنا وتطور نظرنا للتاريخ العربي الحديث، ولعل أهم هذه المفاهيم والرؤى حضورا لدى المؤرخ العربي ما يتعلق بمسألة الأخذ بالمصطلحات والقيم الأوروبية، أو

26- ناصر الدين سعيدوني، (2000). ورقات جزائرية، بيروت، دار الغرب الإسلامي. أنظر:

- طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، ص. 21-40.

- وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، ص. 41-58.

- نظرة في المناهج الجامعية والمؤلفات التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، ص. 59-69.

يتصل بقضية الميول الإيديولوجية والقناعات السياسية سواء ما يعبر منها على البعد القومي أو يؤكد النظرة القطرية، كما تندرج ضمن تلك الرؤى والتصورات قضية الزعامة ومسألة الشعب ومكانة البطل في تحديد ملامح أحداث التاريخ العربي الحديث، وهذا ما نحاول الإشارة إليه في النقاط التالية:

1. مسألة الأخذ بالمصطلحات والقيم الحضارية الأوروبية:

تطرح إشكالية عويصة لدى الباحث في التاريخ العربي الحديث، سواء كانت مصطلحات كالجنسية والوطنية والسيادة الوطنية وقضايا الحدود وحق تقرير المصير والداستير الوضعية والبرجوازية والجماهير الشعبية، أو مفاهيم وقيم مثل: التطور والتدهور والتقدم والرجعية والتراجع والصراع الطبقي والثورة وغيرها. ومرد هذه الإشكالية أن تلك التصورات وهذه المفاهيم والقيم كانت حصيلة حركية المجتمعات الأوروبية ونتيجة التطور الذي عرفته هياكل الدولة ومؤسسات المجتمع في أوروبا الغربية خاصة، فكانت إفرزا للواقع الأوربي الذي نتج أساسا من ذاتية الأوربيين وعبر عن نفسه في أحداث الثورة الفرنسية (1789م)، في الوقت الذي ظلت فيه تلك التصورات وما حملته من تعابير وقيم بعيدة عن واقع الدولة العثمانية وغربية عن المناخ الحضاري الذي كانت تعيشه المجتمعات العربية التي ظلت تتحكم فيها التقاليد والأعراف المتوارثة والشرائع المعمول بها، هذه التقاليد والشرائع التي أفرزت ثقافة خاصة واقتصادا محليا وأسلوب حكم محلي يعبر عن موقف الأفراد وميول الجماعات والطوائف في إطار الدولة العثمانية القائمة على تنظيمات متوارثة سمحت بتألف القوميات والطوائف وتعايش الأديان والمذاهب.

وحتى بعد انفتاح الدولة العثمانية على أوروبا في القرن التاسع عشر وأخذها بالتنظيمات الحديثة التي سمحت بانتشار التعليم في المدن والأقاليم، ظل تأثير المفاهيم الغربية مقتصرًا على أفراد قليلين لم يكن لهم تأثير ملموس على تطور الأحداث وتغير ذهنية المجتمعات المحلية قبل حلول القرن العشرين، وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن الأخذ بالمصطلحات والقيم الحضارية الغربية في الكتابات التاريخية المتعلقة بالفترة الحديثة من تاريخ العرب ومحاولة تقييم أحداثه والحكم على تطوراته من خلالها إسقاط غير موفق واستعمال غير موضوعي، ينتج عنه خلط في التعابير واضطراب في الرؤية ومجانبة للدلالات الأحداث الحقيقية؛ فتعبير «الحداثة» (Modernité) الشائع اليوم لا يعني قبل القرن التاسع عشر لدى العرب بالضرورة النهضة أو التقدم أو التيقظ، وفكرة التدهور (Décadence) التي يكاد يجمع عليها من كتبوا في القرن العشرين حول الفترة العثمانية لا تعبر عن حكم تاريخي وإن كانت صادرة عن موقف سياسي، لأن التدهور في مفهومه التاريخي لا يرتبط بأوضاع المجتمعات أو حالة البلدان، وإنما يتعلق بفترة الأزمات، وقد تنبه إلى ذلك المؤرخ الفرنسي لوغوف (Le Goff) عندما ناقش فكرة التدهور في تاريخ فرنسا بقوله: «إنه لا يجوز في إطار الدراسة العلمية استخدام هذه الكلمة (أي التدهور) إلا لوصف إحدى الحالتين، الأولى وهي انخفاض شديد في السكان، والثانية وهي تراجع حاد في الثروة»²⁷، وكلتا الحالتين لم تتأثر بها بصفة أساسية البلاد العربية في تاريخها الحديث.

2. مسألة البعد القومي وقضية النظرة القطرية في التاريخ العربي الحديث:

تتصف أغلب الدراسات التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ العرب بالتناقض

27- جيلان آلوم، (1997). حصاد المدرسة التاريخية لتاريخ مصر الحديث والمعاصر في الخمس والعشرين سنة الأخيرة، ص. 170.

في الطرح والاضطراب في العرض لتداخل التوجه القومي بالنزعة القطرية أو التوجه الإسلامي، وهذا ما جعل التصور الإقليمي والتناول القطري يتداخل مع شعارات الرابطة الإسلامية والميول القومية، حتى في الدراسات التاريخية التي تتناول أحد الجوانب التاريخية أو الأقاليم الجغرافية؛ وهذا ما يحد من تكامل التاريخ العربي وينفي قواسمه المشتركة وأحداثه الجامعة وقضاياه المشتركة، ويكرس الخصوصية القطرية والتمايز الإقليمي.

إن النتيجة المنطقية لتداخل التوجه القومي والنظرة القطرية هي كون أغلب الكتب التي تحمل عنوان التاريخ الحديث تقوم في أساسها على نظرة قطرية وتناول محدود لتاريخ العرب المشترك، يؤكد الكينونة القطرية والخصوصية الجهوية لكل قطر، فيبدو التاريخ العربي الحديث والحالة هذه وكأنه تاريخ أجزاء منفصلة وشعوب وأقطار مستقلة بذاتها ولا ترتبط مع غيرها إلا بأوهى الوشائج وأضعف الروابط²⁸.

وحتى نتوصل إلى تصور مشترك ونتجاوز تناقض الأخذ بالشعارات القومية والقناعات الإقليمية في آن واحد عند معالجة التاريخ العربي الحديث، يتوجب إدماج التاريخ القطري وإدراج الدراسات النوعية لمختلف أوجه الحياة في العالم العربي في إطار تاريخ مشترك للعرب يركز على دراسة القضايا العامة ويهتم بالمسائل المتشابهة والمظاهر المتماثلة في امتدادها الأفقي (الجغرافي) والرأسي (الزمني)، بحيث يتحدد مضمون التاريخ العربي الحديث بعيدا عن الخصوصية القطرية والحدود السياسية والاعتبارات الأيديولوجية، فيغدو بحق حركة عامة ونشاطا مشتركا وعرضا حيا محاوره القضايا الأساسية وبعده جدلية التاريخ العربي في تفاعله الداخلي وعلاقاته الخارجية.

إن المواضيع التي تشكل الإطار العام للتاريخ العربي المشترك عديدة ومتنوعة ولعل أهمها:

- أسباب الحكم العثماني ومميزاته وطابعه العام وموقف العرب منه.
- الامتيازات الأجنبية والتغلغل الأوربي والهيمنة الاستعمارية.
- رد الفعل العربي على الهيمنة الاستعمارية وتعامله مع النفوذ الأجنبي.
- تجارب بناء الدولة الحديثة في العالم العربي من حيث دوافعها وأساليبها والنتائج التي أسفرت عنها.
- المخططات الاستعمارية بالبلاد العربية انطلاقا من غزو الجزائر وانتهاء بفرض الحماية الفرنسية الإنكليزية على منطقة الهلال الخصيب.
- الأوضاع الاقتصادية والحالة الاجتماعية والنشاط الفكري والثقافي للبلاد العربية.
- الإصلاحات بالبلاد العربية بين القوانين الوضعية والمرجعية الإسلامية.
- فكرة الجامعة الإسلامية ومظاهر اليقظة العربية.

3. مسألة الزعامات وإشكالية دور الشعب ومكانة البطل في صنع أحداث التاريخ العربي الحديث:

تفرض نفسها على قارئ التاريخ لكونها تتماشى مع العقلية العربية المشدودة إلى أمجاد الماضي والمتأثرة بالبطولات، والتي غالبا ما تبحث عن البطل المنقذ والزعيم الملهم،

28- توفيق سلطان البيوزيكي وآخرون، المصدر نفسه، ص. 6.

وهذا ما جعل أغلب الدراسات تأخذ بالمذهب البطولي في قراءة التاريخ، والذي يرى أن البطل هو صانع الأحداث ومحور التحولات دون أن يعطي أهمية لإرادة الجماعة وتوجهات الشعب التي بدونها ينتفي دور البطل وتنعدم الزعامة، فعلى سبيل المثال لن يجد محمد علي ولا عرابي باشا وحتى عبد الناصر مكانة لهم في التاريخ بدون تضحيات الشعب المصري، كما أن أمجاد زعماء المقاومة الجزائرية من الأمير عبد القادر إلى قادة ثورة التحرير (1954-1962م) لم تكن لتتحقق لولا إرادة الشعب الجزائري وتصميمه على مواجهة الاستعمار.

إن الأخذ بمفهوم البطل في رصد أحداث التاريخ وتفسير تطوراته يقترن بفترة الطفولة الرومانسية في حياة الشعوب، فتعيش من خلال البطل المراهقة وتتعلق بالحلم، وتجد في تصرفاته تفسيراً للاضطراب والتأزم الناتج عن القصور الذاتي عند الأزمات والتحديات. وهذا ما عبر عنه الكاتب الإنكليزي توماس كارليل (Carlyle) عندما وصف حاجة الشعب، عندما يتعرض للأخطار، إلى البطل المنقذ بقوله: «لقد عرفت شعوب تصرخ مستغيثة بأعلى صوتها: أين البطل؟ أين الزعيم؟ إنه ليس هناك، لم تبعث به العناية الإلهية، وينهار المجتمع لأن البطل لم يظهر حين نودي عليه»²⁹.

إن هذا المنحى في النظر إلى التاريخ من خلال تمجيد الأفراد في صورة أبطال أو زعماء قلما يتماشى مع الحقائق التاريخية، بل يتناقض ومنهج البحث التاريخي المعتمد على تحليل الأسباب وعرض العلل وتلمس التفاعلات؛ وهذا ما أضر بالتاريخ العربي الحديث وحوله إلى عرض ملحمي وسرد قصصي ساهم في ضبابية الرؤية وتخدير الذاكرة العربية المشدودة إلى الذكريات والمسكونة بصور الماضي كما تريد أن تتصورها أو تتخيلها وليس كما وقعت بالفعل، ولعل هذا ما أدى بالباحث الفرنسي آليم (Alem) أن يعلق على وهم البطولة في الذهنية العربية بقوله: «أن العرب الذين اعتادوا بعد فترة طويلة من العبودية والتبعية ظلوا دائما يحنون إلى عظمة خادعة (une fausse grandeur)، بينما هم في تاريخهم الحديث يعيشون واقعا متأزما يتصف بالانقسام وغطرسة الهيمنة الغربية، وهذا ما جعلهم يرون في كل زعامة أملا لتجاوز واقعهم»³⁰.

لقد تجاوزت أغلب الكتابات حول تاريخ العرب الحديث القوى الشعبية الفاعلة والرأي العام المؤثر ومظاهر الحياة اليومية التي عبر من خلالها الإنسان العربي عن وجوده لتبرز وتؤكد إنجازات البطل وآراء الزعيم، وحتى في الحالات التي يتم فيها التعرض إلى ما يتصل بحياة العامة وتوجهات الشعب فمن أجل استعمالها فيما يؤكد زعامة البطل وإضفاء الشرعية على أعماله؛ وهذا ما جعل تاريخ العرب الحديث بعيدا عن مفهوم تاريخ الأمم الحية والشعوب الناهضة التي بلغت مرحلة النضج والعطاء وتجاوزت مرحلة الرعية المأمورة إلى منزلة المواطنة المسؤولة، فظل التاريخ العربي الحديث، سواء في منطلقاته القطرية أو تصورات القومية مشدودا إلى البطولات، يبحث دائما عن عصا يتكئ عليها أو شماعة يعلق عليها إحباطاته، بينما تحول تاريخ الأمم الغربية إلى ملحمة يصنعها الشعب وإسهام حضاري يساهم فيه الجميع، ليس فيه بطل إلا الشعب ولا زعيم إلا إرادة الأمة، وهذا ما عبر عنه جول ميشلي (Michelet) (1798-1874م) بقوله: «إن الشعب في العادة أهم

29- توماس كارليل، (930). الأبطال، ترجمة محمد السباعي، ط. 3. أنظر كذلك:

- أحمد محمد صبحي، (1990). في فلسفة التاريخ، ط. 3، الإسكندرية، المؤسسة الثقافية الجامعية.

من قادته، لأنه الممثل الأول في دراما التاريخ... إنني اضطررت في كتابتي عن تاريخ فرنسا أن أكتشف الشعب من جديد وأرده إلى دوره الطبيعي وأن أنتقص من أحجام تلك الدمى الطامحة التي يحرك الشعب خيوطها، تلك الدمى التي تعودنا حتى الآن أن نفتش عنها وأن نتوهم فيها المحرك الحقيقي للتاريخ»³¹.

وميشلي بهذا التوجه يتجاوب مع أفكار عصر التنوير التي نادى بها المفكر الفرنسي فولتير (1694-1778م) عندما حدد مجال التاريخ بقوله إنه الصورة الحية للأمم والإرادة المعبرة للشعوب وليست المواقف الذاتية للأفراد والنزعة الفردية للقادة، وعبر عن ذلك بقوله: «إن هدفي هو ليس تاريخ الحروب وإنما تاريخ المجتمع... التاريخ هو كل ما يمثل شخصية الشعب... وإن الخير الحقيقي للإنسانية ليس في قوادها ولكن في فلاسفتها وعلمائها وشعرائها... إن العظمة بحق تتجلى في العبقرية والتي سمتها أن يستفيد بها الإنسان وينير الطريق للآخرين. إننا ملزمون أن نحني رؤوسنا إجلالا للذين فسروا الكون (وهم العلماء) لا إلى أولئك الذين يشوهونه (أي الساسة والقواد)»³². فما أحوجنا في عالمنا العربي اليوم إلى فكر فولتير ومنهج ميشلي لإعادة قراءة التاريخ العربي الحديث وصياغته حتى يصبح صورة معبرة عن حياة المجتمعات العربية ومعاناتها وطموحاتها وقدراتها وتجاربها.

سادسا: من أجل تصور جديد لتاريخ العرب الحديث

إن القضايا والمسائل المتعلقة بتاريخ العرب الحديث التي سبق عرضها، تفرض على كل مستقري للتاريخ العربي تساؤلا محرجا غالبا ما يحاول كل واحد منا تجنبه والتهرب من الإجابة عنه، رغم كونه يمثل إشكالية لكل من يقرأ التاريخ العربي أو يتدارسه أو يلقيه، ولعل أحسن صيغة نورد بها هذا التساؤل هي: هل هناك حقا تاريخ عربي مشترك لكل الشعوب العربية يتجاوز الخصوصية القطرية ويؤكد على الوحدة الفكرية والثقافية والاجتماعية للشعوب العربية، بحيث يمكن اعتباره معبرا عن ذاكرة الماضي وآمال المستقبل ومعاناة الحاضر، مما يكسب التاريخ العربي صفة التاريخ القومي لكافة شعوب الأمة العربية؟

ومع إقرارنا بصعوبة إيجاد جواب مقنع لهذا السؤال، فإنه لا يسعنا إلا أن نتجاوز الإجابات المحدودة والآراء المسبقة وأن ندلي برأينا في هذا الموضوع بطرح تساؤلات أولية وملاحظات مبدئية أملا في أن تجدد نظرنا لتاريخنا العربي وأن تدفعنا للبحث عن منطلقات جديدة وآفاق رحبة -كفيلة إن تضافرت الجهود- بإحياء الذاكرة التاريخية للشعوب العربية والعمل على تكامل صورتها وتلاحم مكوناتها، تكون منطلقا لاسترجاع الوعي بالذات وتأكيد الهوية المشتركة للشعوب العربية حاضرا ومستقبلا.

إن الخطوات الأولى التي يجب أن نسلکها في هذا التوجه من أجل صياغة التاريخ العربي المشترك في الفترة الحديثة، تفرض علينا الأخذ بالملاحظات التالية:

1. مراجعة ما كتب حول الفترة الحديثة من تاريخ العرب وذلك بقراءته قراءة نقدية، سواء فيما يتعلق بالشكل أو المضمون أو العرض، مع تقييم الإسهام التاريخي المتعلق بالدراسات الأكاديمية والأبحاث الجامعية والعروض التحليلية والوثائق المنشورة،

31- لويس عوض، (1962). دراسات في النظم والمذاهب، بيروت، منشورات المكتب التجاري. ص. 130.

32- فولتير، (1959). رسائل فلسفة، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، دار المعارف. ص. 59.

حتى يمكن الانتفاع بها وتجنب إهدار الجهد الذي بذل فيها، واستبعاد ما قد يلاحظ عليها من الأحكام المتسرعة والتعميمات المبسطة والحقائق غير المهضومة وغير المتناسكة.

2. إثراء الرصيد التاريخي للفترة الحديثة من تاريخ العرب الحديث بالبحث عن المزيد من المصادر الأولية، خاصة الوثائق الأرشيفية والمخطوطات الخاصة والتقارير الأجنبية، مع تحليل ونقد نتائج الدراسات الجغرافية والأثرية والاجتماعية الكفيلة بتجديد نظرتنا إلى التاريخ العربي وتعميق فهمنا لقضاياها، والتي تسمح لنا بالابتعاد عن العرض السطحي للمعلومات والاقتباس المبسط للأحداث وتجنب الأحكام المستهلكة والاستنتاجات المتداولة والمواضيع المكررة، وبذلك يمكن لنا تحقيق رصيد تاريخي وتراكم معرفي يغني التاريخ العربي الحديث ويسمح لنا بالانتفاع من الزيادة السريعة في المعرفة التاريخية ومسيرة التطور المتسارع في استخدام مفاهيم وطرق البحث التاريخي.

3. تحديد إشكالية التاريخ العربي الحديث انطلاقاً من الأسباب والخصائص والأهداف والنتائج ومن خلال نظرة موضوعية بعيدة عن الميول الإيديولوجية والقناعات السياسية، بحيث تتجنب الكتابات التاريخية العربية الخطاب الملتزم الذي يعبر عن القناعات الإيديولوجية والمواقف السياسية والآراء المذهبية والأغراض الشخصية، ويتعد عن العرض الرسمي لأحداث التاريخ، الذي يردد آراء الحكام ومواقف الأنظمة من فهم التاريخ والتعامل مع قضاياها، مع الإصرار على الأخذ في كل قضايا التاريخ العربي الحديث بالخطاب الموضوعي الذي يتماشى ومنهج البحث التاريخي الحديث الذي يتجاوز المعالجة التقليدية الوصفية والتناول الإيديولوجي المنغلق الذي يخضع التاريخ لمتطلبات الحاضر وتصورات المستقبل.³³

4. العمل على التخلص من فكرة المركزية الأوروبية (Eurocentrisme) التي تتجاهل خصوصية التاريخ العربي المشترك وتنطلق من نظرة أوروبية ترى أن تاريخ الشعوب غير الأوروبية لا يمكن معالجته واستخلاص نتائجه وفهم العوامل المتحكمة فيه دون تلمس التأثير الغربي، على اعتبار أن تاريخ الأقاليم المتقدمة (وهي الأوروبية) هو التاريخ العالمي، وأن سير التاريخ منذ القرن السادس عشر انتظم في عملية تقدمية وجدلية حديثة نتج عنها تشكل العالم المعاصر حسب النموذج الأوروبي سياسياً وثقافياً واجتماعياً.³⁴

إن هذا المنحى في عرض التاريخ العربي ابتداء من تأثير حملة نابليون على مصر وانتهاء بقناعات النخب العربية من قضايا التحديث عشية الحرب العالمية الأولى، يتناقض وأصالة التاريخ العربي وخصوصيته، لأن هذا التوجه في الواقع هو تكريس لمنظور استعماري يرى أوروبا هي المركز المؤثر والعالم العربي الطرف المتأثر؛ الأمر الذي يتوجب معه اعتماد فكرة النمو والتطور المتعدد المراكز للمدنية البشرية القائمة على الروابط المتعددة والعلاقات المتكافئة، التي تتجاوز المفهوم القديم

33- ناصر الدين سعيدوني، (2000). أساسيات منهجية التاريخ (ورقات في إشكالية البحث التاريخي)، الجزائر، دار القصة. ص. 117-147.

- ناصر الدين سعيدوني، (26-28 مارس 2005). إشكالية دلالة النص التاريخي، بحث قدم لمؤتمر الدولي لتحليل الخطاب.

34- جفري باراكولو، (1984). الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، ترجمة صالح أحمد العلي، ص. 267-268.

للمسألة الشرقية الذي يعادي العنصر الأساسي في تاريخ العرب وهو الإسلام، ويصنع تاريخهم بروح التعصب وكراهية الأجنبي³⁵؛ على أن هذا يبقى في حكم الأمنية ما لم تصل الدراسات التاريخية العربية إلى مستوى علمي يؤهلها أن تفرض نفسها وتقدم البديل وتتجاوز تأثير المركزية الأوروبية.

5. إثارة النقاش وتبادل الرأي من خلال عقد المؤتمرات وتنظيم الندوات التاريخية حول «قضايا التاريخ العربي الحديث»، وتعميق النقاش حول الإشكاليات المتعلقة بها، بهدف توضيح التصورات القاصرة والتخلص من النماذج الجامدة التي ظلت تحدد رؤيتنا لقضايا التاريخ العربي، هذه الرؤية التي ترسخت لسوء الحظ وأصبحت من المسلمات، بل صارت تشكل الإطار المرجعي لتصور فهمنا ونظرتنا للتاريخ العربي الذي لا يمكن الخروج عنه وتغيير خطوطه الرئيسية ومنطلقاته الأساسية³⁶ دون الاصطدام بالأفكار الجامدة والرؤى المتحجرة، هذا في الوقت الذي فرضت فيه مستجدات الظروف الحالية على المهتمين بالتاريخ العربي الحديث إخضاع البرامج التعليمية للمراجعة واعتماد أسلوب التحليل والمقارنة والاستنتاج للتخلص من طريقة الإلقاء والتلقين الذي ينفر المتلقي للتاريخ ويحد من عطاء الأستاذ ولا يساعده على تطوير قدرات الطالب.

6. التوجه نحو دراسة القضايا الأساسية والمسائل المحورية في تاريخ العرب الحديث من خلال نظرة متفتحة لا تهمل التطور المرحلي والتفاعل الداخلي، وذلك لتأكيد استمرارية هذا التاريخ³⁷ وتواصل وقائعه وأحداثه في دلالاتها القطرية أو تعبيراتها القومية، وبذلك تكتمل صورة التاريخ العربي الحديث، سواء في مظاهر الحياة اليومية التي تتحكم في النشاط الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي أو في العلاقات الخارجية والمواقف السياسية والميول الثقافية؛ وبذلك فقط نستطيع القول بأن العرب ماضون في تحرير تاريخهم وتخليصه من الاستلاب الأجنبي والغزو الثقافي واستبداد الزعامات وسحر البطولات، فيصبح التاريخ العربي لا يتعامل مع الأحداث المجردة والبعيدة عن واقع الشعب ومعاناته، إنما يعبر بحق عن الإسهامات الحضارية في دلالاتها وانجازاتها التي تكسب التاريخ العربي بعده الإنساني.

المراجع باللغة العربية

1. آلوم، جيلان (1997). حصاد المدرسة التاريخية لتاريخ مصر الحديث والمعاصر في الخمس والعشرين سنة الأخيرة، بيروت-القاهرة، دار الشروق.
2. آندرو، هيس س. (1986). افتراق العالمين الإسلامي والمسيحي في المغرب والأندلس، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، الكويت.

35-Rondot, P. (1957). Islam, Nationalisme, État moderne en Orient, in Revue Orient, n° 1/janvier.

36- لقد بدأ العديد من المؤرخين العرب يدعون إلى تجاوز واقع الدراسات التاريخية الحالي للوصول إلى فهم أعمق ورؤية أوضح ومنهج أدق وأشمل. من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر ما نشره المؤرخ وجيه كوثراني، أنظر:
- وجيه كوثراني، (1992). تأملات في البحث التاريخي العربي، دراسات مشرقية، عدد 7-8.
- وجيه كوثراني، (1994). إشكالية المنهج في الكتابة التاريخية العربية المعاصرة، منبر الحوار، عدد 32-33.

3. إيفانوف، نيقولاوي (1988). الفتح العثماني للأقطار العربية (1516-1574 م)، ترجمة يوسف عطا الله، بيروت.
4. باراكلو، جفري (1984). الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.
5. التميمي، عبد الجليل (1998). الحوار العلمي والثقافي العربي التركي، استراتيجيا التبادل والانفتاح العربي وإيديولوجية القطيعة، المجلة التاريخية المغاربية، السنة 25، العددان 89-90.
6. الجبرتي، عبد الرحمن (د.ت.). مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين، (سلسلة اخترنا لك)، القاهرة، دار المعارف، ج. 2.
7. الجميل، سيار (أكتوبر 1996). العرب المعاصرون والدولة العثمانية (رؤية نقدية)، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، زغوان - تونس، العدد 24-23.
8. حسونة، محمد أمين (د.ت.). مجلة الكاتب.
9. الحصري، ساطع (1960). البلاد العربية والدولة العثمانية، ط. 2، بيروت، دار العلم للملايين.
10. الخاني، علام الدين وخيمي، واصف وعفلق، صفي (1998). تاريخ العرب الحديث والمعاصر (لطلبة الصف الثالث ثانوي، فرع أدبي)، دمشق، مطبعة المنار.
11. الرفاعي، عبد الرحمن (1981). تاريخ الحركة الوطنية، تطور نظام الحكم في مصر، القاهرة، دار المعارف.
12. الراقد، عبد المنعم السيد (1972). الغزو العثماني لمصر ونتائجه في الوطن العربي، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية.
13. سعيدوني، ناصر الدين (2000). أساسيات منهجية التاريخ (ورقات في إشكالية البحث التاريخي)، الجزائر، دار القصة.
14. سعيدوني، ناصر الدين (2000). ورقات جزائرية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، نظرة في المناهج الجامعية والمؤلفات التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر).
15. سعيدوني، ناصر الدين (26-28 مارس 2005). إشكالية دلالة النص التاريخي، بحث قدم للمؤتمر الدولي لتحليل الخطاب.
16. الشريف، محمد بديع والمحاسني زكي وعبد الكريم، أحمد عزت (د.ت.). دراسات تاريخية في النهضة العربية، الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، القاهرة.
17. الشناوي، عبد العزيز محمد (1980). الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج.، القاهرة.

18. الصباغ، ليلي (1973). المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية.
19. صبحي، أحمد محمد (1990). في فلسفة التاريخ، ط. 3، الإسكندرية، المؤسسة الثقافية الجامعية.
20. عبد الرحيم مصطفى، أحمد (1986). في أصول التاريخ العثماني، ط. 2، بيروت، دار الشروق.
21. عراقى، يوسف محمد (1996). الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، دراسة وثائقية، القاهرة، بيت الحكمة للإعلام والنشر.
22. عصفور، جابر (2004/12/6). حوار المشاركة والمغاربة وتحول صيغة المركز والأطراف، بحث قدم في ندوة حوار المشاركة والمغاربة، الكويت، (عمل غير مطبوع).
23. علوي، حسن (د.ت.). التأثيرات التركية في المشروع العربي، بغداد.
24. عوض، لويس (1962). دراسات في النظم والمذاهب، بيروت، منشورات المكتب التجاري.
25. فولتير (1959). رسائل فلسفة، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، دار المعارف.
26. قاسم، قاسم عبده (د.ت.). الرؤية الحضارية للتاريخ: قراءة في الزمن التاريخي العربي، القاهرة، دار المعارف.
27. كارليل، توماس (1930). الأبطال، ترجمة محمد السباعي، ط. 3، القاهرة، المطبعة المصرية والمكتب التجاري.
28. كوثراني، وجيه (1994). إشكالية المنهج في الكتابة التاريخية العربية المعاصرة، منبر الحوار، عدد 33-32.
29. كوثراني، وجيه (1992). تأملات في البحث التاريخي العربي، دراسات مشرقية، عدد 7-8.
30. لوتسكي (1980). تاريخ الأقطار العربية، ترجمة عفيفة البستاني، بيروت، دار الفارابي.
31. يلماز، أوزتانا (1988). تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، إستانبول، منشورات مؤسسة فيصل، المجلد الأول.
32. اليوزبكي، توفيق سلطان، وتوفيق، محمد الدين وأمين، صلاح الدين، الحركات الثورية والسياسية في الوطن العربي (للطلبة الجامعيين)، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر (ط. 1/ 1973 - ط. 3/1975).

المراجع باللغات الأجنبية

33. Alem, J. P. (1964). Le Proche-Orient arabe, Paris, P.U.F .

34. Braudel, F. (1988). La Méditerranée à l'époque de Philippe II, 8ème Éd.,

Paris, (2 Vols.).

35. Hammer Purgstall, J. Von (1844). Histoire de l'Empire Ottoman, Trad. J. J. Hellert, 18 Vols., Paris, .
36. Rondot, P. Islam, Nationalisme, État moderne en Orient, in Revue Orient, n° 1/janvier 1957.
37. Sauvaget, J. (1946). Comment étudier l'histoire du Monde arabe ?, in Revue africaine, T. 90.